مفهوم الدولة الهشة " لبنان نموذجاً "

المعتصم ونيس عمر علوان
قسم الدراسات الإقليمية والدولية -الاكاديمية الليبية

تاريخ الاستلام 2024/07/30 alwanwanees@gmail.com

الملخص

اصبح موضوع الدولة الهشة احد القضايا السياسية التي من شأنها تؤثر على عمق العلاقات الدولية الاستقرار السياسي بشقيه الجزئي والكامل للدولة وما تحمله من ملفات خطيرة مثل النزاعات السياسية الاثنية والطائفية على السلطة وعدم الاستقرار السياسي للدول بسبب التدخل الخارجي، وتعتبر دولة لبنان حالة تحتاج الى دراسة تحليلية بسبب التخبط الاقتصادي والسياسي والصراعات الطائفية منذ سنوات عديدة

الكلمات المفتاحية الدولة الهشة ، الاستقرار السياسي ، الصراعات الطائفية، لبنان

المقدمة

تعتبر عملية الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي داخل الدول على الصعيد البنيوي والمؤسسي من اهم المعايير التي تقاس بها هشاشة الدول حيث تعكس كل هذه المسلمات على الواقع الطبيعي على الدولة مما ينهكها ويخلق أزمات متباينة وغير متباينة لتدخل من خلالها الدولة في مرحلة ضعف في الحركة يجعلها عرضة للعديد من المطامع الداخلية والخارجية

ان العديد من النماذج في الدول العربية لها هشاشة عالية على مستوى الدولة مما ينتج عن ذلك صعوبات وتحديات في بناء الدولة خصوصاً داخل الدول التي عاشت صراعات سياسية واقتصادية واجتماعية بسبب الصراع على الحكم نتيجة لخلاف اثني او طائفي الذي يسبب تهديدات على مستوى الدولة بشكل خاص وللأمن والاستقرار بشكل عام ومن خلاله يزيد الصدام الى اعلى مستوياته بالدعم والتمويل الخارجي للدول ومن هذا المنطلق جاء هذا البحث بعنوان مفهوم الدولة الهشة "لبنان نموذجاً" ، حيث تعيش دولة لبنان في ويلات الحروب الاهلية منذ سنة 1975 وعملت بعض الدول العربية من خلال اتفاق الطائف الى البحث على الاستقرار العام لهذه الدولة سنة 1989 ولكن بسبب مخلفات هذا النزاع الطائفي ورث امراء الحرب

الاهلية اللبنانية المناصب السياسية ليتقلدوا سدة الأحزاب السياسية في لبنان ويكونوا مجموعات مضادة من شأنها توقف أي عملية بنيوية ولتنتج عنها ضعف كبير داخل مؤسسات الدولة ، تتفاقم المخاوف على الوضع الأمني في لبنان نتيجة غياب الاستقرار السياسي والخلاف المستمر بين مختلف القوى والأحزاب والاطياف السياسية على الملف الرئاسي وغيره من الملفات وخصوصاً نتيجة استمرار الانهيار الاقتصادي والمالي مع انهيار العملة اللبنانية إلى مستويات غير مسبوقة

اشكالية البحث وتساؤلاتها

تواجه دولة لبنان منذ سنوات في ازمة اقتصادية حادة وفراغاً سياسي كبير بسبب صراع ما بين الأحزاب والقوى السياسية مما أدى الى حالة عدم استقرار لا يمكن تجاوزه الا بتحقيق الاستقرار على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حيث تتمحور الإشكالية الرئيسية حول السؤال التالي : ماهو مفهوم الدولة الهشة ؟ والى أي مرحلة وصلت دولة لبنان في هشاشة الدولة؟

ويتفرع من هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية :

1-ماهي ابرز المؤشرات التي تنطبق على لبنان في اطار الدولة الهشة؟

2-ماهي اهم التحديات التي تواجه دولة لبنان في الخروج من هشاشة الدولة الى تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي؟

فرضيات البحث

تنطلق فرضية البحث من ان الانقسامات الطائفية العميقة التي تعيشها لبنان يشكل تهديد للبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي اكدت بوجود هشاشة كبيرة اجبر لبنان على ان تعيش فراغ سياسي وأزمة اقتصادية كبيرة كما ان استمرار نظام المحاصصة بين الاطياف أوقف من المضي قدماً في تنظيم توافق سياسي بين الاطياف

اهمية البحث

تكمن الأهمية العلمية في دراسة حالة لبنان على مستوى هشاشة الدولة وقراءة التحديات والصعوبات التي تواجه هذه الدولة ومراجعة لأهم التهديدات التي تواجه الامن والسلم المجتمعي والدولي وستُساهم هذه الدراسة في البحث عن مخرجات هادفة وناجعة للانتقال الديمقراطي وتسلط الضوء على اهم عيوب الدولة وتوظيف ميزاتها للخروج بنتائج وافية من شأنها تطور الجوانب الاجتماعية وإعادة هيكلة المؤسسات السياسية والاقتصادية للدول التي مؤشراتها عالية في الهشاشة حيث يعتبر النموذج اللبناني في إدارة الدول نموذج

فريد من نوعه خصوصاً في خضم الاختلاف والطائفي حيث يهتم هذا البحث بدراسة اهم المنطلقات التي تعكس على تقييم هشاشة الدولة منها المؤشرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وايضاُ معالجة التهديدات التي تعيشها دولة لبنان التي تبدأ بضعف في الدولة وانقسام الأحزاب والقوى السياسية وغيرها من الأسباب التي تقف امام قيام دولة وتنتج عنها انعكاسات امنية وتصل الى مرحلة انهيار الدولة الجزئي

اهداف البحث

1) فهم الواقع اللبناني السياسي ومعرفة اهم الجوانب السلبية لهذا النظام
2) استكشاف السبل من الانتقال الى المستوى المنخفض الى المستوى العالي من الحوكمة السياسية الرشيدة
3) تحليل الواقع السياسي اللبناني في ضوء مؤشرات الدولة الهشة وتحديد اهم الجوانب السلبية لهذا النظام
4) تقييم التهديدات والتحديات التي نواجه لبنان في سعيها للخروج من حالة هشاشة الدولة وتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي

منهج البحث

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث بغية وصف وتحليل المشاكل والصعوبات التي تواجه الواقع السياسي اللبناني والاحداث والظواهر من خلال وصفها وصفاً دقيقاً والالمام بكل ما يؤثر بهذه الظواهر

منهج دراسة الحالة ومن هنا سيتم دراسة وتحليل الأرقام والمؤشرات التي احتلتها دولة لبنان في مؤشر الدولة الهشة حسب معايير مؤسسة صندوق السلام .

تقسيمات البحث:

سيتم تقسيم هذا البحث الى ثلاث مباحث وهم:

المبحث الأول: الدول الهشة

المبحث الثاني: دراسة حالة لبنان

المبحث الثالث: معايير ومؤشرات هشاشة الدولة اللبنانية

المبحث الأول : الدولة الهشة

الدولة الهشة هي دولة معرضة بشكل كبير للأزمات في واحد أو أكثر من أنظمتها الفرعية. وتعيش صعوبات داخلية وخارجية وتمزقها صراعات وانقسامات. في الدولة الهشة تستفحل الازمات وتعجز المؤسسات والادارة عن معالجة الأوضاع، فمن الناحية الاقتصادية يتعزز الركود وتنهار معدلات النمو وتنتشر البطالة والفقر و يتجسد التفاوت الشديد في الثروة او في الحصول على وسائل لكسب العيش ومن الناحية الاجتماعية يلاحظ تفاوتًا شديدًا أو نقصًا في التمتع بالصحة و بالتعليم ومختلف الخدمات من الناحية السياسية قد ترسخ المؤسسات تحالفات إقصائية في السلطة على صعيد(الايدولوجية او الطائفية أو الدينية ...) مع بروز المجموعات المتطرفة أو التنظيمات الأمنية المتشظية بشكل كبير و تكون المؤسسات القضائية شبه معطلة وعرضة للتحديات التي تفرضها الأنظمة المتنافسة سواء كانت ناتجة عن السلطات التقليدية التي انتجتها المجتمعات في ظل ضغوط لا تراعي إمكانيات الدولة (من حيث الأمن أو التنمية) أو يفرضها أمراء الحرب أو غيرهم من سماسرة السلط غير الحكومية إن نقيض "الدولة الهشة" هو "دولة مستقرة" – دولة تظهر فيها المؤسسات الشرعية أو القانونية القادرة على تحمل الصدمات الداخلية والخارجية ويظل الخلاف داخل حدود الترتيبات القانونية السائدة (العميد ، 2021 ، ص1)

المطلب الأول: المفهوم العام لمصطلح الدولة الهشة

ظهر مصطلح الدولة الفاشلة لأول مرة في خطاب مندوبة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة في ديسمبر عام 1992 بهدف تشجيع دول العالم لمساعدة دولة الصومال التي انهارت حكومتها، فانكب الباحثون في علم السياسة والاقتصاد والاجتماع لمعرفة ماهية الدولة الفاشلة وبدايات الاهتمام بالدولة الفاشلة كان منصباً فقط على الركن الاقتصادي، لكن الواقع العلمي أثبت أن الدولة الفاشلة ليست هي التي تعاني عوزا في الموارد واحتياجا في الخطط والكوادر والأموال، بل هي الدولة التي تتميز بوجود أنظمة سياسية مهلهلة أو مختلة وظيفياً. ففي عام 1993 قدم جيرالد هيرمان مع ستيفين رانتر بحثين عن "الدولة الفاشلة" نشرا بمجلة Foreign Policyالأمريكية، وخرجت للنور عام 1995 دراسة وليام زارتمان بعنوان "الدولة المنهارة، كما ساهم نعوم تشومسكي عام 2006 بإصدار كتاب باسم الدولة الفاشلة، كمساهمة منه في ظل شيوع المصطلح – بالغرب حينها تحديداً– الذي انطلقت مناقشات عديدة حوله متناولة إياه من جوانب مختلفة تتجاوز الركن الاقتصادي. فقد أوضح تشومسكي في مقدمة كتابه المذكور أن الدولة الفاشلة تتمحور في

خاصيتين، الأولى عدم قدرة الدولة، أو عدم رغبتها في حماية مواطنيها من العنف والدمار. والخاصيّة الثانية عنده هي نزعة تلك الدولة لاعتبار نفسها فوق القانون. (تشومسكي ، 2006 ، ص 8)

ظهرت الصراعات داخل الدول وليس فيما بينها كقاعدة، وحدثت في سياقات تميزت بظاهرة "جديدة مزعجة"، وهي الدولة الفاشلة، كما لاحظ الباحثان هيلمان وراتنر في عام 1992، "الغير قادرة تماما على الحفاظ على نفسها كعضو في المجتمع الدولي.

كتب المُنظر الأمريكي في الدراسات الجيوسياسية والمستقبلية / روبرت ديفيد كابلان في مقالته ذائعة الصيت "الفوضى القادمة في عام 1994 أن هذه كانت دولا، تميزت بـ "اضمحلال الحكومات المركزية، وصعود المجالات القبلّية والإقليمية، وانتشار الأمراض دون رادع والانتشار المتزايد للحرب حتى أنها كانت مساوية لـ "المرض العقلي أو الجسدي الخطير"، مما فتح مناقشات حول إنشاء الوصاية أو الوصاية حيث اعتبرت الدول الفاشلة غير قادرة على حكم نفسها.

في عام 2000 تم استبدال مفهوم "الدولة الفاشلة" تدريجيا بمصطلح "الدولة الهشة" باعتبارها الفئة التحليلية المهيمنة، والتي أشارت إلى تحول صغير ولكنه مهم في المعنى. ووصفت الدول الهشة بأنها كيانات سياسية مختلة وظيفيا ولكنها ليست فاشلة تماما وقد تميزت بالحكومات المركزية والبيروقراطيات التي لم تكن قادرة على توفير الخدمات العامة الأساسية للسكان الذين يعيشون فيها وصورت على أنها تعاني من مجموعة من أوجه القصور في قدرات الدولة وكان توفير الأمن الداخلي حاسما بين هذه القضايا.(سعود ، 2018)

أما صندوق النقد الدولي فيعرّف الدولة الهشّة سلبًا بتعريف نقيضتها، وهي: الدولة الوظائفية والتي يصفها بأنها "الدولة القادرة على أداء عشر وظائف رئيسية؛ على رأسها الوظيفة الكلاسيكية للدولة، وهي الاحتكار الشرعيّ لوسائل العنف أو القهر داخل المجتمع، ويأتي لاحقاً لها وظائف إدارة الموارد المالية العامّة للدولة بصورةٍ رشيدة، والاستثمار في رأس المال البشري، إدارة خدمات البنية الأساسية في الدولة، وكذا وظيفة تعدّد اقترابات الدولة في إنفاذ حكم القانون، وكذا خضوع النخبة الحاكمة نفسها لحكم القانون، وكيفية إدارة النخبة الحاكمة لمقدرات الدولة، فالدولة الوظائفية هي التي تعمل آلياتها بكفاءة على المستوى الفرديّ والجماعي". وبالنقيض تُعرف الدولة الهشّة وفقاً لفهم صندوق النقد الدولي السابق بأنها "تلك الدولة التي لا تقدّم الخدمات المطلوبة منها لسكانها بشكلٍ فعّالٍ، وذلك في واحدةٍ أو أكثر من الوظائف السالفة الذكر.

وفي تعريفه للدولة الهشة يرى البنك الدولي بأنها "تلك الدول التي تواجه تحديات في التنمية، تتمثّل في ضعف القدرات المؤسسية، وافتقارها للحكم الرشيد، ووجود حالةٍ من عدم الاستقرار السياسي قد تؤهلها إلى مستوى ما من العنف الداخلي، أو قد تكون تلك الحالة من عدم الاستقرار موروثة من صراعٍ داخليٍّ في الماضي القريب، وتعاني من انخفاض الدخل أيضاً

المطلب الثاني: اهم المؤسسات الدولية التي توفر مؤشرات قادرة على تصنيف وترتيب الدول حسب درجة هشاشتها

تركز بعض المؤسسات الدولية على انتاج قوائم وفئات مختلفة من الدول الهشة وذلك على بناء معايير محددة وقادرة على توفير ترتيب او تصنيف شامل للحالات الهشة وفي هذا الاطار نجد المؤشر القُطري للسياسة الخارجية ومؤسسة السياسة القُطرية والتقييم المؤسسي ومؤشر ضعف الدولة في العالم النامي واخيراً مؤشر السلام العالمي بالتعاون مع مجلة فورين بوليسي ، توفر معظم المؤشرات تصنيفات لكل ابعاد هشاشة الدولة المحددة جنباً الى جنب ، وترتيب وظائف الدولة الى مؤشرات الصراع ، وفي هذا السياق يعتبر مؤشرين السياسة القُطرية والتقييم المؤسسي ومؤشر السلام العالمي بلا جدل الأكثر استخداماً من قبل الخبراء والاكاديميين لقياس هشاشة الدولة ، حيث تقوم كل منهم برصد 16 معياراً صحيحاً مقسماً في اربع مجموعات وهي : الإدارة الاقتصادية والسياسة الهيكلية و سياسة الادماج الاجتماعي والانصاف و إدارة مؤسسات القطاع العام ، وبالنظر الى التركيز المسلط على السياسات والمؤسسات فإن هذا ما يجعل مؤشراً على أداء الدولة وفقاً للعديد من الاكاديميين وخبراء التنمية ويعتبر مؤشراً مناسباً لقياس هشاشة الدولة وعليه تم استخدامه بشكل واسع من قبل المنظمات العاملة في مجال التنمية . (محمود ، 2022 ، 307 ص)

تصنيف الدول العربية في مؤشر الدول الفاشلة

إن تطبيق هذه المؤشرات على كافة الدول العربية يظهر أن معظم الدول العربية لديها تراجع كبير وتحذيرات وربما تصل إنذار" عاليا" جدا". فيما يلي أوضاع الدول العربية على مؤشر الدول الهشة في تقريري مؤسسة صندوق السلام 2022 و2023، حيث شمل دارسة أحوال 179 دولة، مع الإشارة إلى أنه كلما قل الترتيب العالمي للدولة في هذا المؤشر كان وضعها سيئا بالنسبة لمؤشرات الفشل:

جدول رقم (1) أوضاع الدول العربية في مؤشر الدول الهشة لعامي 2022-2023

الرقم	الدولة	تقرير2022			تقرير 2023		
		الترتيب العالمي	تصنيف الدولة	الترتيب العالمي	تصنيف الدولة	ملاحظات
.1	اليمن	1	إنذار عالي جداً	2	إنذار عالي جداً	تحسن درجة
.2	الصومال	2	إنذار عالي جداً	1	إنذار عالي جداً	وضع سيء/ رقم1
.3	سوريا	3	إنذار عالي جداً	5	إنذار عالي جداً	تحسن درجتين
.4	السودان	7	إنذار عالي	7	إنذار عالي	نفس الدرجة
.5	ليبيا	21	إنذار عالي	17	إنذار عالي	تراجع 4 درجات
.6	العراق	23	إنذار عالي	27	إنذار	تحسن4درجات
.7	موريتانيا	36	إنذار	37	إنذار	تحسن درجة
.8	لبنان	27	إنذار	25	إنذار	تراجع درجتين
.9	مصر	42	إنذار	50	تحذير عالي	تحسن 8 درجات
.10	جيبوتي	48	تحذير	45	تحذير عالي	تراجع 3درجات
.11	الاردن	67	تحذير	68	تحذير	نحسن درجة
.12	الجزائر	77	تحذير	83	تحذير	تحسن 6 درجات
.13	المغرب	85	تحذير	90	تحذير	تحسن 5 درجات
.14	السعودية	95	تحذير	100	تحذير	تحسن 5 درجات
.15	تونس	93	تحذير	96	تحذير	تحسن 3 درجات
.16	البحرين	100	تحذير أقل	101	تحذير	تحسن درجة
.17	الكويت	130	أقل استقرار	133	مستقر	تحسن 3 درجات
.18	عمان	136	أقل استقرار	136	مستقر	نفس الدرجة
.19	قطر	147	مستقر	149	أكثر استقرار	تحسن درجتين
.20	الامارات	152	مستقر	156	أكثر استقرار	تحسن 4 درجات

المصدر: تقرير صندوق السلام لعامي 2022-2023

المطلب الثالث: مؤشرات هشاشة الدولة

وفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الدولة الهشّة لديها قدرات ضعيفة على القيام بوظائف الحوكمة الأساسية وتفتقر إلى القدرة على تطوير علاقات بناءة متبادلة مع المجتمع كما أنها تعتبر أيضاً أكثر ضعفاً على صعيد الصدمات الداخلية أو الخارجية مثل الأزمات الاقتصادية أو الكوارث الطبيعية وتشير الهشاشة إلى طيف واسع من الحالات: دول تعاني من أزمات ودول في حروب و إعادة الإعمار

والأزمات الإنسانية والطبيعية وحالات الفقر وستساعد مؤشرات الضعف والهشاشة على تعريف الدول التي تعتبر هشّة وهناك تلاته مؤشرات فرعية لقياس مؤشر الهشاشة وهي :

جدول رقم (2) مؤشرات الهشاشة

المؤشرات الاجتماعية	المؤشرات الاقتصادية	المؤشرات السياسية
– الضغوطات الديمغرافية – الحركة الهائلة للاجئين والمهجرين – الانتقام –هجرة الادمغة – العدالة الاجتماعية – تغليب بعض الجماعات الاثنية على باقي المجتمع – الجرائم	– التنمية الاقتصادية الغير متكافئة – التدهور الاقتصادي – الفساد المالي – البطالة – المديونية الحكومية – التضخم – ضعف نمو الناتج المحلي والاجمالي للدولة	– نزع شرعية الدولة – التدهور التدريجي للخدمات العامة – الانتهاك الواسع لحقوق الانسان – الأجهزة الأمنية تظهر كدولة داخل دولة – الانقسام السياسي – التدخل الخارجي

وقد قام البنك الدولي والبنك الآسيوي للتنمية والبنك الأفريقي للتنمية بإعداد قائمة منسّقة للدول الهشّة ويتم تحديثها كل عام. ومنذ عام 2015 يتم تجهيزها لأجندة التنمية المستدامة لعام 2030 (وهي تنطبق على جميع الدول وتعتمد على خمسة ابعاد :

أ– العنف، ب– العدالة، ج– مؤسسات خاضعة للمساءلة وشاملة للجميع؛ د– الإدماج الاقتصادي والاستقرار؛ هـ– القدرة على التكيّف مع الصدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية والكوارث ويتم بعد ذلك تقديم قائمة بالدول الخمسين الأكثر هشاشة ومن خلال المؤشر الصادر عن "صندوق السلام الأمريكي ومجلة فورين بوليسي" منذ عام 2005.ومراجعة لمؤشر 2022م الذي يعطي قراءة لتقييم ضعف الدول ذات السيادة في جميع أنحاء البلاد. فكلما ارتفعت درجة المؤشر(كلما اقتربت من الرقم 1) كلما اقتربت الدولة من الفشل ويصدر المؤشر سنويا ويغطي 178 بلدا، يتم تضمين المؤشر جميع الدول ذات السيادة الأعضاء في الأمم المتحدة .

المبحث الثاني : النموذج اللبناني

يدخل لبنان في مرحلة من عدم الاستقرار بفعل موازين القوى المحلية والخارجية ولم يكن لبنان يوماً بمنأى عن تداعياتها الصراعات التي تعد جزءًا أساسيًا من تشكيل الكيان اللبناني واستمراريته في الوقت الحاضر.

يظل السؤال المركزي الذي يشغل بال اللبنانيين هو: هل يواجه لبنان مفترق طرق يتطلب تغييرًا جذريًا في النظام اللبناني؟ وهل من الممكن إصلاح هذا النظام الذي يعاني من الترهل والفساد؟ لقد أصبح هذا السؤال أكثر إلحاحًا بعد الأزمة الاقتصادية الحادة التي نشأت قبل نحو ثلاث سنوات. من خلال تحليل تاريخي لتركيبة النظام اللبناني والعوامل الداخلية والخارجية التي أسست قواعده، يمكن الوصول إلى عدة استنتاجات تتعلق بطبيعة التسويات والعوامل المحتملة الناتجة عنها، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

المطلب الأول: تركيبة النظام اللبناني

يعتمد النظام اللبناني على توازنات دقيقة وتسويات محددة، وأي خلل في هذه التوازنات قد يؤدي إلى تصاعد الصراع الطائفي بشكل حاد، مما قد يفضي إلى اقتتال دموي. على سبيل المثال، أدت عودة ميشال عون بعد الانسحاب السوري عام 2005 إلى استقطاب سياسي قد يتطلب عملية إصلاح للنظام، يجب أن تسبقها إعادة الدور المسيحي إلى مؤسسات الدولة من خلال عملية اتخاذ القرار والمناصفة في توزيع المناصب والوظائف والذي أدى ذلك إلى نشوب صراعات داخل النظام، وأحيانًا إلى شلل في هذه المؤسسات. يُعتبر دخول التيار الوطني الحر إلى الحكم، مستندًا إلى قاعدة شعبية واسعة منذ عام 2016 وحتى عام 2014 مثالًا بارزًا على ذلك، حيث أدى الفراغ الرئاسي الذي استمر منذ عام 2014 إلى تغيير في موازين القوى ونظام المحاصصة في الدولة اللبنانية فقد كانت القوى السياسية من تيار المستقبل وحركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي تهيمن على الجزء الأكبر من حصة المسيحيين في الدولة مما دفع العماد ميشال عون للمطالبة باسترجاع تلك الحصة مما أدى إلى نشوب صراع سياسي محتدم بين هذه القوى.

أولاً: العوامل التي تحدد موازين القوى بين الطوائف اللبنانية

توجد عدة عوامل تحدد موازين القوى بين الطوائف اللبنانية منها الحجم الديمغرافي للطائفة وقدراتها المالية والعسكرية وتحالفاتها الخارجية ووحدة الطائفة خلف زعامة سياسية تؤثر هذه العوامل في ميزان القوى وتشكل أحد العناصر التي تؤدي إلى فرض تسويات، كما تحدد كيفية توزيع الحصص بين الطوائف على سبيل المثال تمنح وحدة الطائفة خلف زعامة سياسية واحدة حق النقض على أي قرار سياسي أو اقتصادي أما إذا كانت الطائفة منقسمة إلى عدة أقطاب فإن موافقة أحد هذه الأقطاب على قرارات الحكومة على سبيل المثال تكفي لمنحه غطاءً طائفيًا ووطنيًا كذلك إذا كان أحد الأحزاب يتمتع بدعم مالي خارجي، فإنه يمكنه تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية لطائفته مما يزيد من شعبيته ويعزز وحدة الطائفة خلفه وبالتالي يقوي موقفه التفاوضي ويعزز قدرته على فرض شروطه خلال التسويات السياسية.

ثانياً: اهم التسويات من القوى الخارجية

أظهرت التجارب أن التغير في موازين القوى هو العامل الأساسي الذي يؤدي إلى إنتاج تسويات جديدة تتعلق بتوزيع الحصص. تُعد تجارب اتفاق الطائف والوجود السوري في لبنان ومؤتمر الدوحة أمثلة بارزة على ذلك. لم يكن من الممكن أن يتوصل اللبنانيون إلى اتفاق الطائف لولا التغيرات في موازين القوى على مستوى المنطقة، والتي تأثرت بانهيار الاتحاد السوفيتي والحرب العراقية على الكويت، مما دفع دولاً مؤثرة في لبنان مثل السعودية وسوريا والولايات المتحدة إلى تسريع جهودها لعقد تسوية تنهي الحرب الأهلية اللبنانية في عام 1989، مع التركيز على الصراع في الخليج .

أما بالنسبة للوجود السوري في لبنان، فقد نتج عن اتفاق بين سوريا والولايات المتحدة حول لبنان، حيث دعمت سوريا الحملة الأمريكية على العراق مقابل تسليم واشنطن الملف اللبناني إلى دمشق. وبالتالي، حافظت سوريا على وجودها في لبنان حتى عام 2005، وكان لهذا الوجود العسكري والسياسي دور محوري في إرساء التسوية التي أفرزها اتفاق الطائف، كما ساهمت في الحفاظ على الاستقرار السياسي في لبنان. ولم تغادر دمشق لبنان إلا بعد نشوب خلاف بينها وبين الولايات المتحدة بشأن الحرب الأمريكية الثانية على العراق، مما اضطرها للخروج بعد اغتيال رفيق الحريري في فبراير 2005.

فيما يتعلق باتفاق الدوحة، فقد كانت أحداث 7 مايو 2008 لها تأثير كبير في الوصول إلى هذا الاتفاق. إذ أدت هذه الأحداث إلى تغيير في موازين القوى، حتى على الصعيد العسكري، مما ضغط على الأطراف الإقليمية للتوصل إلى تسوية خوفاً من هيمنة حزب الله على الدولة، خصوصاً بعد فشل مشروعهم في تفكيك شبكة الاتصالات التابعة للمقاومة. لذلك، يتضح أن أي تسوية في لبنان يجب أن تسبقها اختلالات في التوازنات بين الأطراف السياسية. وعادةً ما تصمد هذه التسويات لفترات محدودة، وهي تمثل فترة من الاستقرار السياسي النسبي الهش، التي قد تستمر لعقد من الزمن أو أكثر.

يمكننا من خلال مراجعة الصراعات السياسية والطائفية في لبنان أن نستنتج أن تفاقم الأزمات لم يؤدِ إلى إجراء إصلاحات في النظامين السياسي والمالي، بل على العكس، فقد أظهر اللبنانيون تمسكًا أكبر بالنظام الطائفي. على سبيل المثال، أدت الصراعات الطائفية بين الدروز والمسيحيين في القرن التاسع عشر إلى ترسيخ عرف طائفي يتمثل في توزيع المناصب في المتصرفية بين الطوائف. وبالمثل، بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية، لم نشهد أي إصلاحات لمعالجة أسباب النزاع والتخلص من الطائفية التي كانت سببًا رئيسيًا في اندلاعها، بل على العكس، تم تكريس الطائفية في النصوص الدستورية بعد أن كانت مجرد

عرف بين اللبنانيين. عادةً ما يؤدي تفاقم الأزمات إلى تعزيز الطائفية، ويمكن القول إن النظام اللبناني يحافظ على استمراريته من خلال هذه الصراعات، حيث إن تفاقمها يعزز قوته بدلاً من إضعافه. يتضح ذلك بشكل أكبر عندما يحدث صراع سياسي وطائفي أو عندما تواجه لبنان أزمة مثل الأزمة المالية الحالية، حيث يلجأ اللبنانيون إلى طوائفهم وقياداتهم الطائفية من أجل الحصول على الحماية والخدمات الاجتماعية والاقتصادية.

أما بالنسبة لتظاهرات 17 أكتوبر 2019، فقد فشلت في إدارة عملية التغيير ولم تستغل اللحظة التاريخية، رغم أنها كانت مظاهرات عابرة للطوائف تطالب بالإصلاح. لم تأخذ قيادات هذه التظاهرات بعين الاعتبار المسألة الطائفية وعمق جذورها في لبنان، وما إن مرت عدة أيام على بدء التظاهرات حتى عاد الخطاب الطائفي وبدأ المتظاهرون بالتقوقع داخل طوائفهم. بالإضافة إلى ذلك، استغلت بعض القوى السياسية وجمعيات المجتمع المدني هذه المظاهرات لتوجيهها ضد أطراف معينة، مما أفقدها مصداقيتها (عباس ، 2022)

المطلب الثاني: ابرز عناصر فشل الدولة اللبنانية

إن انهيار القانون والنظام وفقدان الدولة ومؤسساتها لشرعية احتكارها استخدام القوة وفقدان سيطرتها على غالبية اقليمها تصبح غير قادرة على حماية مواطنيها أو تستخدم القوة لإرهابهم وعدم القدرة على تلبية احتياجات المواطنين وتوفير الخدمات العامة الأساسية وتلاشي مصداقية الكيان الممثل للدولة خارج حدودها وتصاعد الضغوط الديمغرافية والمرتبط بها زيادة السكان وسوء توزيعهم من خلال نقص المياه والغذاء والتنافس على الأرض وكذلك ازمة اللجوء للخارج والميراث العدائي الناجم عن عدم العدالة وسيطرة أقلية على الأغلبية(سيطرة الأقلية العلوية على كل مفاصل الدولة) الفرار الدائم والعشوائي (هجرة العقول، هجرة الطبقات المنتجة، الاغتراب داخل المجتمع)، تذبذب معدلات التنمية الاقتصادية (عدم المساواة في التعليم والوظائف والدخل، ومستويات الفقر) وما نجم عنها من تزايد النزاعات الأثنية، التدهور الاقتصادي الحاد (مستوى الدخل، وسعر الصرف، ومعدلات الاستثمار، ومعدل النمو، والشفافية، والفساد)، فقدان شرعية الدولة ، الفراغ السياسي (فساد النخبة الحاكمة، وغياب الشفافية والمحاسبة السياسية وضعف الثقة في المؤسسات وفي العملية السياسية، وانتشار جرائم ترتبط بالنخب الحاكمة) والتدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة (فشل الدولة في تقديم وظائفها الجوهرية مثل: (حماية الناس، والصحة، والتعليم، والتوظيف)، وتمركز الموارد بالدولة في مؤسسات الرئاسة والقوات العسكرية والأمنية والبنك المركزي والعمل الدبلوماسي)،

الحرمان من التطبيق العادل لحكم القانون وانتشار انتهاكات حقوق الإنسان (الحكم العسكري، وقوانين الطوارئ، والاعتقال السياسي، والعنف المدني، وغياب القانون ، وخوف الناس من السياسة)، تزايد الانشقاقات داخل النخب بالدولة (الانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة، واستخدام النخبة الحاكمة لنغمة سياسية قومية وعرقية وطائفية ومذهبية) تدخل دول أخرى أو فاعلين سياسيين خارجيين (التدخل العسكري أو شبه العسكري داخليًا في الدولة).

المبحث الثالث: معايير ومؤشرات هشاشة الدولة اللبنانية

إن المقارنة السريعة في تطبيق هذه المؤشرات على واقع الدولة اللبنانية تعاني من أزمات بنيوية وسياسية واقتصادية واجتماعية تؤشر إلى أنها وصلت إلى مراحل متقدمة في هذا السياق، ونرى أنها خضعت للدراسة والتحليل من قبل مؤسسة صندوق السلام ومجلة السياسة الخارجية منذ عام 2006 ولغاية 2023 في مؤشر الدول الهشة وكان ترتيب لبنان في هذا المؤشر على النحو التالي:

جدول رقم (3) أوضاع لبنان في مؤشر الدول الهشة أو الفاشلة في الفترة ما بين 2005–2023

العام	الترتيب الدولي	العدد الكلي للدول
2006	65	146
2007	28	177
2008	18	177
2009	29	177
2010	34	177
2011	43	177
2012	45	177
2013	46	178
2014	46	178
2015	40	178
2016	40	178
2017	43	178
2018	44	178
2019	44	178
2020	40	178

2021	34	179
2022	27	179
2023	25	179

المصدر: تقارير صندوق السلام من 2006 _2023

المطلب الاول: المؤشرات الاجتماعية

يعتبر المجتمع اللبناني مجتمع ذات تعددية ثقافية دينية ومنهجية إذ شكل لبنان تاريخه وبفضل موقعه وطبيعته الجغرافية مكانا تلتقي فيه الحضارات والأقليات المختلفة فأصبحت بنية اجتماعية معقدة جعلت قضية العيش المشترك بين هذه الجماعات الدينية مشكلته الرئيسية في الحياة السياسية هذا ما سهل التدخلات الأجنبية التي ساعدت على إذكاء الفتنة ونشر التفرقة بين مختلف الطوائف، ما جعله عرضة للصراعات فيما بينها، علما أن هذه الصراعات تعود إلى ما قبل نشأة لبنان الكبير أي قبل عام 1920

جدول رقم (4)

موارنة	روم ارثوكس	روم كاثوليك	ارمن ارثوكس	ارمن كاثوليك	سريان ارثوكس	سريان كاثوليك	بروتستانت	كلدان	أقليات مسيحية	مجموع المسيحيين
934،704	329،865	213،857	94،780	22،344	21،447	13،105	20،668	3،594	33،275	1،686،975

المصدر : الدولية للمعلومات سنة 2024

جدول رقم (5)

سني	شيعي	درزي	علوي	مجموع المسلمين	يهود	مجموع اللبنانيين
1،727،853	1،577،173	233،580	50،847	3،389،148	4،805	5،508،528

المصدر : الدولية للمعلومات سنة 2024

لقد كان للطائفية دور بارز في تكون بنية المجتمع اللبناني، وفي إنشاء دولته ونظامه السياسي وبالتالي يعاني لبنان من واقع سياسي واجتماعي وأمني مضطرب منذ تكونه ، فالزعماء السياسيين والحكام الذين

تعاقبوا على الحكم لم يستطيعوا إيجاد حل للأزمة مما عزز النزعة الطائفة (موالي ، حماني ، 2017 ، ص40)

ينقسم المجتمع اللبناني للعديد من الطوائف والأديان والتي من خلالهم اخدت منعرج اخر في استغلال الكفاءات وتحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية وارست مخرجات اتفاق الطائف على مجموعة من السياسيين والزعماء الذين قوضو وجود الدولة لتصبح لبنان مجموعة دول داخل دولة من خلال مناطق النفوذ والتقسيم الطائفي والتي زادت نعرات هذا التقسيم الى ان وصلت للتمويل والدعم الخارجي لهذه الفصائل والطوائف,

اولاً: هجرة اللبنانيين

الهجرة عمرها من عمر تاريخ لبنان إلا أن أولى الهجرات في العصر الحديث بدأت من جبل لبنان عقب الفتنة الشهيرة بين المسلمين والمسيحيين في الشام عام 1860 (كانت بالأساس بين الموارنة والدروز)، توجه فيها اللبنانيون إلى القارة الامريكية البرازيل والأرجنتين على وجه الخصوص واعتمدوا على التجارة كمصدر رزق عكس مهنتهم الأساسية في لبنان التي كانت ترتكز أساسًا على الزراعة.

الموجة الثانية من الهجرة كانت في أثناء الحرب العالمية الأولى (1918/1914) فتوجهوا أيضًا نحو الأمريكتين وكانت الأسباب حينها سوء الأوضاع الاقتصادية والأمنية والسياسية والعسكرية.

وبعد استقلال لبنان عام 1946 أصبحنا أمام نوع جديد من الهجرة خصوصًا في فترة ما بين الخمسينيات والسبعينيات حين توافد عدد كبير من أهل الجنوب اللبناني إلى إفريقيا وبذلك استطاع أبناء الجنوب (أبناء جبل عامل) تحسين أوضاعهم وأوضاع مناطقهم بعد أن كان يسودها الفقر والحرمان.

الموجة الثالثة هي الحرب الأهلية اللبنانية الممتدة من عام 1975 إلى عام 1990 التي دفعت بشباب لبنان إلى التوجه هذه المرة إلى مناطق الخليج العربي (السعودية، الإمارات، الكويت، قطر)، وبدأت باستقطاب اللبنانيين منذ الخمسينيات ومن كل الطوائف بسبب تدفق النفط ما سمي بـ"الهجرة العاملة" إلا أن فترة الحرب اللبنانية أيضًا شهدت هجرة إلى أوروبا وسوريا ومصر وأمريكا وكندا والبرازيل.

وعن أعداد المهاجرين ففي منتصف الحرب الأهلية كان عدد المهاجرين يبلغ 3 ملايين ونصف المليون فيما وصل العدد بعد الحرب إلى ما يزيد على 6 ملايين وعليه فإن 37% من الهجرة اللبنانية حصلت بعد عام 1990.

أما اليوم يقدر العدد الإجمالي للمهاجرين اللبنانيين بـ12 مليون مهاجر، وتؤكد الأرقام أن عدد المغتربين ارتفع بشكل كبير منذ أوائل 2019 واليوم نحن أمام موجة هجرة جديدة قد تطال مئات آلاف المهاجرين الجدد، وتضاف إلى سجل موجات هجرة اللبناني التي توالت عبر التاريخ.

أسباب الهجرة

في السابق، كانت الحروب تلعب دورًا رئيسيًا في الهجرة ويمكن تلخيص الأسباب في العوامل الاقتصادية والأمنية والدينية. يُعتبر لبنان في أفضل حالاته، بلدًا تعاني إمكاناته بشكل كبير مقارنةً بقدرات وطموحات شعبه، خاصةً في ظل ارتفاع عدد خريجي الجامعات ونظام تعليمي جيد وبغياب الأراضي الزراعية الواسعة وتراجع الصناعة نتيجة المنافسة الخارجية، يجد اللبنانيون أنفسهم مضطرين للهجرة. ومن بين الأسباب الأخرى، تبرز صعوبة تأمين مستوى معيشة كريم بسبب نقص فرص العمل أو عدم توفر الخدمات العامة مثل الصحة والأمن، أو حتى تعطلها كليًا، بالإضافة إلى الرغبة في الالتحاق بأفراد من العائلة الذين استقروا في الخارج علاوة على ذلك تفرض الحاجة للهروب من العنف الناتج عن النزاعات المسلحة والتفجيرات المتكررة في السنوات الماضية نفسها كسبب رئيسي للهجرة. وقد تكون أسباب الهروب أقل حدة، مثل تفشي الجريمة أو القمع العنيف وغير المتناسب تجاه الحركات الشعبية أو اضطهاد بعض المجموعات لأسباب سياسية، وكلها عوامل تدفع الأفراد إلى البحث عن فرص لبناء حياتهم في أماكن أخرى .

يبدو أننا اليوم أمام موجة هجرة حادة تختلف عن الموجات السابقة من حيث الظروف، حيث تضاف إلى الأسباب السابقة مبررات جديدة. يبدأ عهد الهجرة الحديثة تحديدًا بعد تراجع قيمة العملة الوطنية في عام 2019 وانفجار مرفأ بيروت في عام 2020. وقد أصبحنا نسمع يوميًا عن توجه أعداد كبيرة من الشباب اللبناني نحو خيار الهجرة، حيث تشير الأرقام إلى أن عدد الطلبات المقدمة في السفارات يتجاوز 380 ألف طلب، مع إمكانية زيادة هذا العدد.(هانم ، 2022)

ثانياً: معدل الجريمة

رُصد ارتفاع مخيف في المعدّل الشهري لجرائم القتل، والخطف، والسرقة، والسلب، بين عام 2019 و 2022 أي منذ تدحرج كرة الانهيار في لبنان إذ ارتفعت نسبة جرائم القتل بنحو 100% فيما زاد المعدّل

الشهري لجرائم الخطف مقابل فدية ماليّة بنسبة بلغت 515%. أمّا المعدل الشهري للسرقات الموصوفة، فلامست نسبة ارتفاعه الـ 142%، فيما بلغت نسبة زيادة جرائم السلب 334% وارتفع المعدّل الشهري لجرائم سلب السيارات على وجه الخصوص بنسبة 142% (فرح ، 2022)

ثالثاً: العدالة الاجتماعية والجماعات الطائفية في لبنان

الاعتراف بوجود بنيتين طائفية وطبقية في المجتمع اللبناني لامعنى له الا اذا تكامل مع الاعتراف بأن النظام الطائفي هو جزء من منظومة السيطرة في المجتمع اللبناني ذلك ان لأنه علاقة أبناء الجماعة الطائفية بالطائفة ومؤسساتها وزعامتها ليست مجرد علاقة طوعية بل تنطوي على مقدار من القسر والالزام المؤسساتي والقانوني فالنظام اللبناني يعرف الحقوق السياسية والاجتماعية والتعليمية للفرد بما هي حقوق يكتسبها عضو في جماعة مذهبية _ طائفية لا هوية عملياً له سواها وهي حقوق توازي حصص مذهبية او طائفية من تلك الحقوق وهي حقوق قد تؤمن له مبدئياً ونظرياً مثل تلك الحصص الا انها تحرمه بما يتعداها مما قد يكتسبه بناء على كفائتة وخبرته ومهارته ومؤهلاته العلمية ويجب التأكيد على ان في فترة بعد الحرب تعزز التحكم والضبط اللذان تمارسهما الجماعة المذهبية او الطائفية على أعضائها بدل ان تضعف ، وبعد ذلك بالدرجة الأولى الى إطباق وحدانيات او ثنائيات قيادية على الطوائف الست الرئيسة في البلد رفعت من درجة الضبط والتحكم للقيادة المذهبية والطائفية على الافراد والمزيد من حرية التصرف التي تتخذها هذه القيادات في التمثيل الجماعات والنطق باسمها وإلزامها بسياسات ومواجهات مما فيها المواجهات العنيفة

هذه من جهة القسر ومن جهة أخرى يرتفع الان ذاته منسوب الطواعية الذي تحققه التعبئة الايدولوجية والدينية والمذهبية للقيادات والمؤسسات المذهبية والطائفية لأفرادها لذا وجب إيلاء الولاء الطائفي / المذهبي ما يستحقه من أدوار في تنظيم الطواعية لدى أبناء المذهب والطائفة ، والموضوع الرئيسي هنا في الانطلاق من ان السياسة هي ميدان الصراع للاستحواذ على الفائض الجماعي تخوضه الجماعات (الاثنية ، المناطقية ، الطائفية ، القبلية ، الخ) وهو صراع يدور في الدولة كما في المجتمع وهذا معنى الاعتراف بأن البنية المجتمعية اللبنانية تتضمن بنية طبقية وطائفية (فواز – 30)

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية

تعاني دولة لبنان العديد من الازمات والمشاكل والتي سببت عجز كبير على الموازنة اللبنانية بحيث انعكس ذلك على التنمية الاقتصادية وزادت ايضاً من معدل الفساد وكل هذا العجز له أسباب أهمها الطائفية التي

تعيشها دولة لبنان منذ عقود عديدة والتي القت بظلالها على الاقتصاد اللبناني ونتج عنها تدخلات خارجية تعيق الحركة السياسية مما أوقف أي نشاط اقتصادي قد تقوم به سواء القطاع العام للدولة اللبنانية او عن طريق تدخل القطاع الخاص لتدعيم الاقتصاد اللبناني المنهمك في صراعاته الاثنية السياسية من جانب وتخفيض نسب البطالة العالية التي تخطت الحواجز الطبيعية والتي تنذر بأزمة خانقة للمجتمع اللبناني

جدول رقم (6) أوضاع لبنان في المؤشر الاقتصادي في الفترة ما بين 2017– 2023

النوع	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الناتج المحلي	53مليار	52مليار	51مليار	31مليار	23مليار	21مليار	18مليار
دخل الفرد السنوي	8300	8400	8000	5500دولار	3450دولار	3000دولار	2500دولار
معدل التضخم	%10	%12	%17	%50	%150	%250	%250
معدل النمو السنوي للناتج الإجمالي المحلي	%-1	%-2	%-6	%-30	%-20	%-7	%-4
البطالة	%10.3	%10.8	%11.4	&13.3	%14.5	%29.0	%40

المصدر: تقارير البنك الدولي من 2017 _2023

اولاً: سعر الليرة اللبنانية امام الدولار

يعاني الاقتصاد اللبناني في الفترة الحالية بشكل كبير وتأثرت الحياة اليومية للمواطن اللبناني، وذلك بعد انهيار سعر الليرة اللبنانية مقابل الدولار، حيث وصل سعر الدولار الواحد حوالي 1512 ليرة لبنانية وفقا للبنوك الرسمية اللبنانية، بينما بلغ سعر الدولار الواحد حوالي100,000 ليرة لبنانية في السوق السوداء. هناك أسباب عديدة تسببت في انهيار الاقتصاد اللبناني منذ عام 2019 وحتى نهاية 2022 مثل فساد النخب الحاكمة، وكثرة الاقتراض من أجل تهدئة الأوضاع السياسية داخل البلاد حيث ان مشكلة عدم انتظام العمل السياسي، وعدم احترام المواعيد الدستورية، فالبلاد حالياً دون رئيس، في حين أن الحكومة الموجودة هي حكومة تصريف أعمال، وذلك بسبب العرقلة التي حصلت في عملية تشكيل حكومة جديدة منذ مايو 2022، وبالتالي جميع هذه الأمور خلقت فراغاً سمح للمضاربين بالتلاعب بسعر الصرفو إضراب المصارف ليس السبب الرئيسي في استمرار انهيار الليرة، حيث أن العملة اللبنانية سجلت انهيارات متسارعة منذ بداية عام 2023 تخطت سعر 100000 الف ليرة للدولار الواحد، في الوقت الذي لم تكن فيه أبواب

المصارف مقفلة، حيث أن الوضع في لبنان يحتاج الى صدمة إيجابية توقف النزيف الحاصل لتبدأ عملية الإصلاحات، وعملية إعادة الثقة تدريجياً، ما يساهم في بدء تدفق رؤس الأموال الى لبنان تدريجيافإن الهدف الأساسي الذي يجب العمل عليه، هو إصلاح الوضع الاقتصادي والمالي في البلاد، بما يضمن الاستغناء عن السوق الموازية أي السوق السوداء في ظل الضبابية القائمة، لا وضوح بالنسبة للمسار المتوقع للعملة اللبنانية، بسبب الشلل الرئاسي والحكومي الذي تعاني منه البلاد والازمة التي خلفتها جائحة كورونا إضافة الى التفجير الذي حدث في مرفأ بيروت وغيرها من الأسباب. (نسيب – 2023)

ثانياً: المديونية الحكومية

يذكر أن الدين العام اللبناني تخطى100 مليار دولار خلال 11 عاماً من عدم إقرار الموازنة إذ سجل الدين العام 38.5 مليار دولار في العام 2005، وفق النشرة الاقتصادية لبنك الاعتماد اللبناني وتقرير وزارة الاقتصاد ليرتفع إلى 74.54 مليار دولار في نوفمبر 2016، بحسب جمعيّة المصارف كذلك، ارتفعت نسبة الفساد إلى مستويات قياسية وطفت الصفقات الحزبية على سطح الخلافات في السلطة، وآخرها صفقات النفايات وصادق البرلمان اللبناني في 19 أكتوبر على موازنة البلاد لعام 2017، وهي أول موازنة يقرها منذ عام 2005 بسبب الخلافات بين الكتل السياسية الرئيسية التي أعقبت اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في 14 فبراير/شباط 2005(تقرير صندوق النقد الدولي 2023)

المطلب الثالث: المؤشرات السياسية

اتفق اللبنانيون بمختلف طوائفهم مع انتهاء الاستعمار الفرنسي عام 1943 على ما يطلق عليه "الميثاق الوطني" الذي نظم أسس الحكم في لبنان ولعب بشارة الخوري أول رئيس للجمهورية اللبنانية ورياض الصلح أول رئيس حكومة لبنانية تشكلت بعد استقلال البلاد عن فرنسا عام 1943 دورا مهما في الوصول إلى هذا الاتفاق غير المكتوب وعن مضمونه قال بشارة الخوري "وما الميثاق الوطني سوى اتفاق العنصرين اللذين يتألف منهما الوطن اللبناني على انصهار نزعاتهما في عقيدة واحدة: استقلال لبنان التام الناجز من دون الالتجاء إلى حماية من الغرب، ولا إلى وحدة أو اتحاد مع الشرق" وبموجب ذلك، توافق اللبنانيون بشكل عرفي على توزيع السلطة بحيث ينال المسيحيون الموارنة رئاسة الجمهورية، ويحصل المسلمون الشيعة على رئاسة البرلمان، والمسلمون السنة على رئاسة الوزراء، وينتخب النواب رئيس الجمهورية, ونائب رئيس مجلس النواب من الروم الارثذوكس وتكون نسبة النواب المسيحيين والمسلمين 5:6 ورئاسة

الأركان العامة من الدروز إضافة الى قبول الموارنة الهوية العربية بدلاً عن الهوية الغربية وتخلي المسلمين الوحدة مع سوريا.(الجزيرة –ص1)

وبسبب الأغلبية المسيحية التي ظهرت في إحصاء السكان عام 1932 حصلت الطائفة المارونية على معظم الصلاحيات في الدولة الجديدة. ولكن تغير الواقع الديموغرافي في لبنان وتعاظم الاستياء من الحكومات المتعاقبة بالإضافة إلى الفوارق الطائفية أدى إلى قيام الحرب الأهلية اللبنانية والتي انتهت باتفاق الطائف عام 1989 الذي غيّر نسبة النواب في البرلمان إلى المناصفة بين المسيحيين والمسلمين وقلّل من صلاحيات الرئيس ولكن خلال الحرب الأليمة "الحرب الأهلية" التي عصفت بلبنان بين عامي(1975–1990) حدثت تحولات جذرية و نوعية شملت مجتمعه و بنيته و تعايش طوائفه الدينية، و سلوكيات مواطنيه و ثقافتهم السياسية و معارفهم و أنماط عيشهم خلال أطول نزاع داخلي في تاريخه الحديث و المعاصر وقد تسببت الحرب في تفكيك الدولة اللبنانية من ناحية تقليص سيادتها على أرضها و سلطتها على شعبها و إلحاق الأضرار بالاقتصاد الوطني، و صعود القوى الاجتماعية و التي استطاعوا أن يهمشوا دور الدولة و تعطل قرارها، وقد شهدت فترة الحرب الأهلية تصدع المجتمع اللبناني من خلال ما طرأ من انقسام بين بنيه على أسس طائفية و سياسية و ثقافية و مناطقيه و انعدام التواصل بينهم و قد كانت الأسباب الأشد خطورة التي أشعلت هاته الأزمة(هشاشة بنية الدولة اللبنانية و الاستقطاب الطائفي، و الوجود الفلسطيني في لبنان و الهيمنة السورية و الرغبة الإسرائيلية في زعزعة الاستقرار...الخ)، لقد اعتبرت حرب لبنان المختبر التاريخي و الاجتماعي و السياسي لتناقضات المجتمع اللبناني التي سبقت تقاتل بنيه و تجلت في النظام السياسي و ما يقدمه من مكاسب و فوائد لطائفة على أخرى و أحدثت في إطار صراع داخلي بين اللبنانيين حيث خلفت الحرب الأهلية اللبنانية انشقاقات كبيرة بين مكونات المجتمع اللبناني وأصبح الولاء الأول للطائفة وليس الوطن و بعدها جاء اتفاق الطائف كمحاولة أخيرة لحل الأزمة اللبنانية و كان بمثابة الدستور الجديد للبنان لكن رغم خروج القوات السورية من لبنان في العام 2005 م بعد اغتيال الحريري لم يتغير الوضع اللبناني و بقيت الأزمات تمس لبنان من حين إلى آخر (جابري ، 2020 ، ص1)

اولاً: نزع شرعية الدولة والفراغ السياسي

عاش لبنان حالة فراغ سياسي بدون رئيس للجمهورية بعد انتهاء ولاية الرئيس ميشال عون في 31 أكتوبر 2022 وفشل مجلس النواب في انتخاب رئيس جديد على مدار ما يقرب من ثلاثة أشهر شهدت أكثر من عشر جلسات لانتخاب من يشغل مقعد الرئاسة. في الوقت ذاته يبدو الفراغ الرئاسي هذه المرة أكثر تعقيداً من كل المرات السابقة التي اعتاد فيها لبنان حالات الفراغ بعد انتهاء ولاية رؤسائه إذ إنه يتزامن هذه المرة مع فراغ حكومي بوجود حكومة تصريف أعمال في حكم المستقيلة منذ الانتخابات التشريعية في مايو 2022 ووجود نزاع دستوري حول أحقيتها في تسيير أعمالها فضلاً عن أعمال رئاسة الجمهورية التي تحال إليها بحكم الدستور. يضاف إلى ذلك تغيرات سياسية كبيرة داخل المشهد اللبناني، وأزمة اقتصادية ومعيشية حادة هي الأكبر في تاريخ لبنان، وسياق إقليمي ودولي شديد التعقيد؛ وهي الأمور التي تلقي بظلالها مجتمعة على ملف انتخاب رئيس الجمهورية.

وعلى عكس العقود الثلاثة الماضية، التي استطاع فيها النظام السياسي التعايش مع حالة الفراغ أكثر من مرة إن كان على مستوى الرئاسة، كما حصل بين عامي 2014 و2016، أو على مستوى عدم وجود حكومات أصيلة لأشهر طويلة، فإن الفراغ الرئاسي الجديد يُنذر بمزيد من الفوضى السياسية والانهيار الاقتصادي والاجتماعي. يُعاني لبنان من انهيار اقتصادي غير مسبوق منذ ثلاث سنوات، وتُديره حاليا حكومة تصريف أعمال هشة بصلاحيات مقيدة، ووجود برلمان منقسم بشكل حاد ويفتقد لوجود غالبية صريحة وواضحة قادرة على انتخاب رئيس جديد للبلاد

ثانياً: التدخلات الخارجية

إن مصطلح الدولة العاجزة الذي اعتمده وزير المال الأسبق جورج قرم مثالي تمامًا لتوصيف الوضع في لبنان، فهو يشكّل موجّه الصوت أو الصدى الرنان للصراعات في المنطقة في نظام مبني على الطائفية المؤسساتية، حيث تحدد موازين القوى الإقليمية وتدخلات الرعاة الإقليميين (إيران والسعودية وسوريا) أو الخارجيين (الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا) القرارات بشكل أساسي على الساحة السياسية اللبنانية وبالرغم من ضعف التدخل والدعم الخارجي للأطياف اللبنانية ولكن لازال هنالك تأثير كبير على الاستقرار السياسي والاقتصادي على لبنان نتج عنه فراغ سواء كان على رئاسة الجمهورية او الحكومة وبسبب الاختلاف الحاصل في البرلمان اللبناني والذي هو مدعوم من قوى دولية

عيوب النظام السياسي في لبنان

1- التعدد الحزبي الذي تغالب على تشكيلاته النزعة الطائفية

2- الطابع الفردي يعكس عمل الأحزاب تعبيراً عن الوضع العشائري السائد بحيث يكون الوضع الاسري والانتساب الى اسر لها نفوذ عشائري او اقطاعي

3- عدم مشاركة الأحزاب في وضع السياسة في الأحزاب لا تمارس دورها في العملية السياسية نتيجة المحددات التي يفرضها الوضع الطائفي بالنسبة لاختيار النواب تبعاً لمعايير طائفية

4- عدم وجود أحزاب ذات اغلبية في مجلس النواب مما يعيق من حركة القرارات المصيرية (اشرف ، 129)

ثالثاً: الانقسام السياسي

تنقسم القوى السياسية في لبنان بين تيارين أساسيين، هما (14 آذار/مارس) و(8 آذار/مارس)، وتعود التسمية إلى تاريخ الحدث المؤسس لكل تيار، حيث أقام التحالف الأول تظاهرة كبرى في ذلك التاريخ عام 2005 بعد صدور دعوات تطالب سوريا بالخروج من لبنان إثر إغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري، فرد التحالف الثاني بتظاهرة مضادة وفيما يلي نبذة مختصرة عن كلا التيارين:

تيار (8 آذار)

نشأ هذا التيار بعد إغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في فبراير 2005 وخروج الجيش السوري من لبنان، وذلك عندما أقامت الأحزاب التي تربطها علاقة مع سوريا مظاهرة حاشدة بتاريخ 8 أذار/مارس للتعبير عن شكرها وتقديرها لما قدمته سوريا للبنان والمقاومة في دفاعها عن التراب اللبناني.

تيار (14 آذار)

يضم هذا التيار في صفوفه قوى سنيّة ودرزية ومسيحية، أبرزها "تيار المستقبل" بزعامة سعد الحريري و"القوات اللبنانية" بزعامة سمير جعجع و"حزب الكتائب" بزعامة الرئيس السابق أمين الجميل. ويتلقى هذا التيار الدعم من عدد من الدول في مقدمتها فرنسا وأمريكا والسعودية فيما يلي جدول يحدد بيانات كاملة للنظام السياسي والتوزيع الحزبي إضافة الى وجه التحالفات في لبنان :

جدول رقم (7) بيانات النظام السياسي والتوزيع الحزبي إضافة الى وجه التحالفات في لبنان

الحزب	التأسيس	الأيديولوجيا	الزعيم	الطائفة	التحالف	مجلس النواب	مجلس الوزراء
التيار الوطني الحر	2006	قومية لبنانية	جوان باسيل	المسيحيون الموارنة	8 آذار	24 / 128	6 / 20
القوات اللبنانية	1991	قومية مسيحية / ليبرالية محافظة قومية لبنانية	سمير جعجع	المسيحيون الموارنة	14 آذار	15 / 128	0 / 20
حركة أمل	1974	وسطية / شعبوية	نبيه بري	المسلمون الشيعة	8 آذار	16 / 128	2 / 20
حزب الله	1982	خمينية / معاداة للصهيونية	حسن نصر الله	المسلمون الشيعة	8 آذار	13 / 128	2 / 20
تيار المستقبل	2007	ليبرالية محافظة / قومية لبنانية ليبرالية إقتصادية	سعد الحريري	المسلمون السنة	14 آذار	20 / 128	0 / 20
الحزب التقدمي الإشتراكي	1949	ديمقراطية إشتراكية ديمقراطية إجتماعية	وليد جنبلاط	الموحدون الدروز		7 / 128	0 / 20
حزب الكتائب اللبنانية	1936	قومية لبنانية / ديمقراطية مسيحية محافظة إجتماعية / هوية فينيقية	سامي الجميل	الموارنة	14 آذار	3 / 128	0 / 20

تيار العودة	1991	قومية لبنانية / ديمقراطية مسيحية ديمقراطية مسيحية	سليمان فرنجية	الموازنة	8 آذار	3 / 128	2 / 20
تيار الغرم	2004	وسطية	نجيب ميقاتي	السنة	مقرب من تحالف 8 آذار	4 / 128	0 / 20

المصدر : تجميع بيانات من رسالة ماجستير محمود فتحي كريم ، الاكاديمية الليبية

أسباب ضعف المؤسسات في لبنان

1- التفكك في هرم السلطة السياسية بمعنى اختلاف بين مدخلات النظام السياسي وقدرة مؤسسات النظام على تحويل واستيعاب أي مدخلات والتعبير عنها في شكل قرارات سياسية

2- ضعف مركز السلطة السياسية وبالتالي عدم تنفيذ المؤسسات القرارات التابعة مما يشكل مشاكل عل السياسة العامة للدولة وتنفيذها

3- عدم صلاحية المبادئ الدستورية المتبناه للتطبيق وتحويلها الى مجرد اشكال ممسوخة لا تعبر عن مواقفها ومضمونها

4- ضعف الحكومات بسبب حرصها على تمثيل كافة الطوائف مما أدى الى ابراز العديد من الحقائق الهامة مثل عدم الانسجام بين الوزراء وحرص كل وزير استغلال منصبه لدواعي طائفية (زايد ، 149)

الخاتمة

تدهورت الأوضاع المعيشية في لبنان خلال السنوات الماضية جراء انهيار قيمة العملة الوطنية لتفرز أكبر أزمة تشهدها البلاد منذ استقلالها عام 1943، فقد أدى تراجع الدعم الحكومي لأسعار سلع أساسية كالمحروقات والقمح والأدوية، علاوة على الاحتقان السياسي والمذهبي التي نتج عنها مشاكل وازمات اجتماعية كبيرة فأزمات لبنان كلّها هي دائماً نتيجة خليط من عوامل مركّبة داخلية وخارجية تتحرّك معاً لتصنع أتون الحروب والصراعات المسلّحة أحياناً والتسويات السياسية أحياناً أخرى ويُخطئ من يظنَّ أنّ الأزمات اللبنانية تنتهي باتّفاق اللبنانيين فيما بينهم فقط؛ ويخطئ من يظنّ اليوم أنّ "المستقبل اللبناني"

سيتحقّق بإرادة لبنانية كثيرة هي الأسباب والعوامل التي دفعت بالنظام السياسي اللبناني إلى الطريق المسدود وقادت إلى انفجار الوضع واندلاع صراعات هددت مصير الدولة اللبنانية ومازالت تهددها جراء زرع الفتنة والانقسام الداخلي وتضارب المصالح إن أسباب فشل النظام السياسي في لبنان تكمن في عدم تطبيق مبدأ تساوي اللبنانيين أمام القانون وهذا الأمر أدّى إلى قيام حياة سياسية تتميّز بالطائفية والمذهبية والمحسوبية إذ انّ أحد أهم أسباب فشل النظام السياسي في لبنان تكمن في هيمنة الطبقة السياسية على مصالح الناس وحتى مؤسسات الدولة حيث أصبح المواطن اللبناني عاجزاً عن الحصول على أبسط حقوقه والخدمات من الدولة دونما اللجوء إلى النافذين في هذا النظام السياسي الفاشل إنّ ذلك هو تحصيل لفشل هذا النظام الفاشل وإلى مبدأ فصل السلطات وتوازنها بالشكل السليم والصحيح.

إنّ فشل النظام السياسي اللبناني بسبب إهمال تطبيق الدستور على الوجه الصحيح والقوانين التي تمّ تعديلها وهي غير شرعية ومخالفة للنصوص الدستورية وباتت كثيرة ومتراكمة منذ سنوات إنّ المطلوب وفق وجهة نظري كباحث في الشؤون السياسية إلغاء جميع القوانين المتناقضة مع النصوص الدستورية ومن ثمّ إلغاء الأنظمة المتناقضة مع القوانين وما أكثرها و لقد أشار الباحث إلى أنَّ "الدولة الهشة"، هي تلك الدولة العاجزة عن إدارة وحكم كل أراضيها على نحو فعّال ونافذ ومؤثر وهي أيضا تلك الدولة التي ينعدم القانون في بعض مناطقها وتلك التي تعاني من اختلال في مؤسساتها اختلال يمنع هذه المؤسسات من القيام بالوظائف المفترض القيام بها إضافة إلى بعض الأسباب التي تجعل من أي دولة دولة هشة و فهم الحال الذي هو عليه لبنان والأسباب التي جعلت من الدولة في لبنان دولة هشة.

النتائج :

بناءً على الوضع الحالي في لبنان، يمكن تحديد بعض النتائج الرئيسية التي تنجم عن الهشاشة السياسية والاقتصادية التي تواجهها البلاد. ومن بين هذه النتائج:

1. يعاني لبنان من تدهور اقتصادي كبير وتراجع قيمة العملة وارتفاع معدلات التضخم، مما أدى إلى انهيار القوى الشرائية وتفاقمت البطالة. كما تزايدت الديون العامة وتعثرت الحكومة في سداد التزاماتها المالية
2. تعاني لبنان من مشكلة الفساد الواسعة النطاق في مؤسسات الدولة والقطاع العام، وهو أمر يؤثر سلبًا على النمو الاقتصادي وتوزيع الثروة بشكل عادل. الفساد يعيق تنفيذ الإصلاحات الهيكلية ويعزز عدم المساواة والانعدام الأمني

3. تدهورت الثقة العامة في النظام السياسي اللبناني والمؤسسات الحكومية بسبب التدهور الاقتصادي وتفشي الفساد. يعتبر ذلك تحديًا كبيرًا لاستقرار البلاد وتنفيذ الإصلاحات الضرورية
4. تأثرت الخدمات العامة في لبنان بشكل كبير، بما في ذلك الكهرباء، والماء، والنقل العام، والرعاية الصحية. تفشي الفساد وعجز الحكومة عن توفير التمويل اللازم وإدارة فعالة أدى إلى تدهور جودة الخدمات وتقليل الوصول إليها
5. زادت التوترات الاجتماعية في لبنان نتيجة للأزمة الاقتصادية والمالية. تزايدت حالات الفقر والعوز وتفاقمت المشاكل الاجتماعية مثل البطالة وارتفاع تكاليف المعيشة، مما أدى إلى تصاعد الاحتجاجات والاضطرابات
6. شهدت لبنان هجرة للكفاءات والشباب المؤهل، مما يؤثر سلبًا على قدرة البلاد على التنمية وإعادة بناء الاقتصاد .

التوصيات :

1. تعزيز دور المؤسسات الوطنية في لبنان والعمل على تقوية أدائها مما يشمن استقرار فب الدولة وتماسكها في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية وهذا ينطلب إرادة سياسية حقيقية لجميع الاطياف اللبنانية لتغليب المصلحة الوطنية العليا

2. العمل على تحقيق نوافق وطني شامل بين مختلف المكونات السياسية والطائفية في لبنان والذي يرتكز على نبذ الصراعات واحترام الأقليات والاغلبية السياسية وتقسيم المناصب والثروة بشكل عادل على المجتمع اللبناني وليس على حساب المحاصصة

3. التركيز على حلحلة الازمة الاقتصادية والمالية في لبنان من خلال إصلاحات هيكلية عميقة في السياسة النقدية والمالية ومكافحة الفساد وتشجيع الاستثمار وتنويع مصادر الدخل

4. الاستفادة من الخبرات والشخصيات سواء وطنية او دولية للحروج بلنان الى الوضع الامن التي يمكن من خلالها وقف الحالة السيئة التي تعيشها لبنان على مستوى الدولة الهشة

المراجع والمصادر :

الكتب

1) جيمس دين ، ترجمة : حنان مصطفى نصر (2015) ، دور وسائل الاعلام المستقلة في الحد من الفساد في الدولة الهشة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات العليا ، الخرطوم ، السودان

2) نعوم تشومسكس (2006) كتاب الدول الفاشلة (إساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطية) بيروت ، نشر دار الكتاب العربي

اطروحات ورسائل ماجستير

1) بوقاعدة توفيق (2014) الدولة الطائفية في لبنان ، جامعة الجزائر ، الجزائر

2) أمنة عزوز ، امنة بوقرة (2022) لبنان بين الولاء الطائفي والانتماء ، جامعة محمد بوضياف ، كلية العلوم الإنسانية ، المسيلة ، الجزائر

3) محمود فتحي كريم ، (2018) التعددية السياسية في لبنان ومسيرة الديمقراطية ، الاكاديمية الليبية ، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية ، قسم العلوم السياسية ، جنزور ، ليبيا

4) موالي حنان ، حماني امينة (2017) تأثير التعددية الطائفية على البناء دولة لبنان ، جامعة مولود معمري ، كلية الحقوق والعلوم السياسيو ، تيزي وزو ، الجزائر

5) جابري امينة ، توامي كريمة (2020) الحرب الاهلية اللبنانية وانعكاسها على لبنان (1975,1990) كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية , جامعة بوضياف ، المسيلة ، الجزائر

6) اميرة حيوني (2019) مسألة الطائفية في لبنان ، جامعة محمد فنطيس ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، سكرة ، الجزائر

7) زايد عبدالله مصباح (2005) تأثير التعدد الطائفي على النظام السياسي في لبنان ، الاكاديمية الليبية ، مدرسة العلوم الإنسانية ، جنزور ، ليبيا

مجلات محكمة ودوريات

1) بلقيس رضا (2023) ارقام صادمة عن الاقتصاد اللبناني 2022 ، جريدة المدن الالترونية ، بيروت ، تاريخ الزيارة 2023/5/9

2) سارة الجهل وراشيل ايشهولز (2016) الفقر والحماية الاجتماعية في لبنان ، معهد عصام فارس للسياسات والشؤون الدولية بالجامعة الأميركية ، بيروت

3) سعود الشرفات (2018) مؤشر الدول الهشة ، مركز شوفات للدراسات والبحوث العولمة والإرهاب ، عمان ، الاردن

4) سفيان فوكة (2020) الوهن الديمقراطي في العالم العربي : الدولة الهشة وممانعة التغيير ، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية ، المجلة 13 ، العدد 2 ، جامعة امحمد قالمة ، بومرداس ، الجزائر

5) عباس عاصي (2022) التسويات السياسية الطائفية في لبنان ، مؤسسة كارينقي للسلام العالمي ، واشنطن

6) العميد مختار بن نصر (2021) لا للسير نحو " الدولة الهشة " ، مجلة الاحد التونسية عن الجمعية الدولية للاستشراف والدراسات الاستراتيجية والأمنية المتقدمة ، تونس

7) فرح ناصر (2022) معدلات الجرائم في لبنان ارتفاع قياسي ، مجلة أوان الالكترونية ، تاريخ الزيارة 25فبراير 2022م

8) كتاب الطبقات الاجتماعية والسلطة السياسية في لبنان ، تأليف فواز طرابلسي ، 2016 ، نشر بدار الساقي ، بيروت ، لبنان

9) محمد محمود عثمان صالح (2022) دراسة تحليلية في المفاهيم والنماذج التحليلية الخاصة بالدولة الهشة ، المجلة العلمية بكلية التجارة ،العدد 74 ، أسيوط ، مصر

10) نبيل حسين (2019) مؤشرات الدولة الهشة في الرأي العام العربي ، مجلة سياسات عربية مجلة محكمة تصدر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، العدد 37 ، قطر

11) نسيب غابريل (2023) تراجع تاريخي لليرة اللبنانية ، مجلة سكاي نيوز عربية الالكترونية ، ابوظبي ، تاريخ الزيارة 2023/5/9

12) هانم جمعة (2022) الهجرة اللبنانية والهروب الدائم من حروب وفقر الوطن ، نون بوست ، بيروت ، تاريخ الزيارة 26فبراير 2023م

13) صندوق النقد الدولي ، لبنان: بيان خبراء الصندوق في ختام بعثة مشاورات المادة الرابعة لعام 2023

14) الجزيرة نيت ، كيف يحكم لبنان ، 2016 / تاريخ الزيارة2023/5/11